(قانون نامه) لواء القطيف لعام ٩٥٩هـ (١٥٥٦م)

[افضل الصديق الشيخ إبراهيم الصقير بتصوير هذا المقال من المجلة «التاريخية العربية للدراسات العثمانية» ج١٥ و١٦ - أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٩٧م. ليتحف بها قراء مجلته «العرب» التي اتصلت بالدكتور فيصل الكندري، فوافق وبعث أصلاً للبحث لاعتماده في النشر].

دفاتر (طابو تحرير Tapu Tahrir Defterleri):

اهتم العثمانيون كثيراً بتنظيم أمور الممالك المفتوحة، فكانوا يعدون الدفاتر والسجلات لتسجيل الأراضي المضمومة حديثًا لأراضي الدولة العثمانية، وكانوا يحددون نظام ملكية هذه الأراضي الجديدة، وطريقة التصرف بها، ومقدار الضريبة المفروضة عليها، وعدد وأسماء الأشخاص الموجودين بها، وكان يطلق على هذه العملية اسم (تحرير) أو تعداد السكان في عرفنا اليوم، وتتم عملية تسجيل الأراضي أو التحرير باسم (الديوان الهمايوني) تحت إشراف (النيشانجي) أو التوقيعي، التي كانت تتكرر مرة كل ثلاثين عامًا، إلا أنها كانت تتم على فترات أطول أو أقصر على حسب ما تقتضيه المصلحة أو الحاجة، كظهور خلافات بين الأهالي، أو ظهور أوبئة، أو بسبب الهجرات المتكررة. وعند صدور الأوامر بتحرير منطقة مًا، كان يتم اختيار هيئة تتكون من رجلين من أصحاب القدرة والدراية والثقة، وممن يتمتعون بأخلاق عالية، للقيام بهذا الأمر، وكان القائم بهذه المهمة يحمل لقب: (أمين)، أو قد تظهر ألقاب أخرى مثل: (محرر الممالك) أو (محرر)، أو (آل يازجي il yazici)(١)، أو (محرر أو كاتب المنطقة)، أو (أمين الدفتر أو الولاية)(٢)؛ ويطلق على مساعده لقب: (كاتب). وكان يساعدهم مجموعة من الكتبة، كما كان الإداريون في أية منطقة مكلفين بالتعاون مع هذا الفريق، وتقديم كافة الإمكانات لهم لتسهيل مهمتهم، لذا كان يرافقهم أثناء التعداد كل من (دفتر دار التيمار) ووكيله والقاضي.

وكان يتم انتقاء هؤلاء الأمناء والكتبة من بين كتبة (الديوان الهمايوني)

والقضاة وأبناء أمراء (السناجق) و(السلاحدارية والسباهية)، وكان الأمين وكاتبه يتقاضون (آقجة) واحدة عن كل (خانة) (وهي عائلة أو وحدة سكنية)، كما كانوا يتقاضون مبالغ لمصاريفهم الضرورية لتغطية تكاليف السفر وأجور الإنتقال من منطقة لأخرى.

وعند مباشرة العملية يتوجه الأمين والكاتب إلى المنطقة الحديثة العهد بالفتح، فيقسم الأمين التشكيلات الإدارية فيها، عن طريق تعديل النظام القديم، أو إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه فبعد صدور الأوامر يقوم الأمين بتقسيم الأراضي إلى تقسيمات مختلفة مثل:

١- خواص السلطان ومفردها خاص: وهي الأراضي التي يتراوح دخلها السنوي من ١٠٠,٠٠٠ (آقجة) أو أكثر.

٢- الزعامات ومفردها (زعامت): وهي التي يتراوح دخلها السنوي ما بين ٢٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ (آقجة).

٣- (التيمارات) ومفردها (تيمار) هي التي يتراوح دخلها ما بين ١- ١٩,٩٩٩ (آقجة).

ثم يطوف الأمين واللجنة المرافقة بالقرى والقصبات واحدة بعد الأخرى، ويحدد أسماء المكلفين بدفع الضرائب ويحدد أنواعها، كما يبيّن المعفيين منها وأسباب الإعفاء، وكان على كل شخص أن يبرز السندات والأوراق الثبوتية التي تدل على ملكية كل فرد للأراضي والأملاك وغيرها، ويقوم الأمين بتفحص تلك السندات بعناية شديدة، ليتأكد من صحتها، ويسجلها في سجلاته ودفاتره. وفي القرى يحدد الأمين الغابات والمراعي والمزارع والبساتين، ويحدد المقدار السنوي للمحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير والحمص والذرة والأرز... إلخ، وكان يحدد مقدار الضريبة التي دفعها صاحب المزارع خلال ثلاث سنوات، ويتأكد من محصول هذه الفترة، ويسجل محصول هذه

السنة والفارق سواء زيادة أو نقصانًا، ويقسم مجموع السنوات الثلاث الأخيرة على ثلاثة ويستخرج منها المتوسط. ويقوم الأمين بكتابة مسودة لكل المعلومات التي يحصل عليها أثناء عملية التحرير مثل نوعية الأراضي، وأرباب الحرف والصناعات، وتجمع هذه المسودات التي حررها الأمناء والكتاب، ويكتب منها نسخة تسويد في إحدى الدفاتر ثم يليها التبييض، ويطلق على هذا الدفتر (تحرير دفتري، دفتر التحرير)، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول ويعرف باسم: مدخل (المدخل): وهذا يكتب عند الانتهاء من عملية التحرير حيث يكتب اسم الإيالة (أو الولاية) موضوع التحرير، واسم السلطان الذي تم في عهده، واسم الأمين والكاتب، وتاريخ التحرير، وهذا التاريخ لا يدل بالضرورة على تاريخ القيام بعمل الإحصاء أو التحرير، ولكنه ربما يكتب في إحدى مراحل التحرير قد تكون التحرير أو التسويد أو التبييض.

القسم الثاني ويعرف باسم: دفتر مجمل أو دفتر إجمال (الدفتر المجمل أو الإجمال): وهو عبارة عن دفتر يذكر فيه (قانون نامه القانون الأساسي) الذي تنظم الأمور المختلفة داخل المنطقة أو الولاية، ويوضح ما تفرضه الدولة في هذه المنطقة من المعاملات المالية والإدارية والقضائية، ونسب تحصيل الضرائب على مختلف السلع والبضائع، وتحديد رسوم المخالفات والجرائم، ثم يذكر فيه التشكيلات الإدارية وأسماء القرى ومقدار الحاصلات السنوية بصورة مختصرة.

القسم الثالث ويعرف باسم: (دفتر مفصل، الدفتر المفصل) ويذكر فيه كل ما يتعلق بالمنطقة بصورة أكثر تفصيلاً عما ذكر في المجمل، وبالإضافة إلى ما ذكر يسجل فيه أسماء السكان المكلفين بدفع الضرائب، وأصحاب الحرف والصناعات، وأسماء القبائل والعشائر إن وجدت، والإيرادات التفصيلية لكل صنعة أو حرفة، والعلماء، وتعداد السكان، وتحديد فيما إذا كانوا مسلمين أو

غير مسلمين، متزوجين أم غير متزوجين، وكتابة كل خيرات المنطقة من مياه جارية، وغابات وبحيرات ومرتفعات وغيرها من الخيرات[٣]. وبعدها يقوم (النيشانجي) بمراجعة دفاتر المفصل والإجمال وتصحيحها -إذا دعت الضرورة-، ثم توضع (طغراء) السلطان على نسخة من دفاتر المفصل وترسل للمنطقة أو الولاية المعنية، وتُكتب نسختان منها وهي لا تحمل الطغراء، تحفظ الأولى بقصر السلطان (سراي)[٤]، وتحفظ الثانية في (دفاتر خانة) مع دفاتر الإجمال ليتم الرجوع إليها عند الضرورة. وإذا دعت الحاجة إلى إجراء أية تعديلات على دفاتر التحرير الموجودة في (الدفتر خانة) فلا يقوم بذالك إلا (النيشانجي) وبعض كبار رجالات الدولة[٥].

أما المسؤول عن حفظ دفاتر التحرير المفصلة التي وضعت عليها الطغراء وأرسلت للولاية فكان يعرف باسم (دفتر كتخداسي: أي سكرتير أو وكيل الدفتر) الذي يهتم بأمور الزعامات، و(تيمار دفتر داري) الذي يتولى أمر التيمارات. وإذا دعت الحاجة إلى تكرار عملية التحرير فعندها يتوجه أمين الدفتر إلى المنطقة المعنية ومعه دفتر التحرير القديم الخاص بها، ويعتمد عليه في عملية التحرير الجديدة، وبعد الانتهاء من التحرير، فإن الدفتر الجديد يطلق عليه: دفتر جديد، والقديم يسمى: دفتر عتيق، وإذا تكرر التحرير لمرة ثالثة فالجديد يسمى: جديد، والثاني: يتحول إلى عتيق، والثالث: وهو العتيق سابقًا يسمى في هذا الحالة (كُهنة Kohne)[٦].

وعند إعادة عملية التحرير هذه المرة يقوم (بكلر بك / أمير الأمراء) بالإطلاع على الصكوك والسندات التي بحوزة جميع أصحاب الإقطاعات من زعامات وتيمارات وغيرها، ومراجعة دفتر التحرير الأخير للتأكد من صحة تلك السندات، ثم يسلم كل واحد منهم وثيقة تسمى (يافتة) يحدد فيها ما حصل عليه كل صاحب إقطاع[٧]. وعند الشروع في التحرير، يذهب أصحاب

الإقطاعات إلى الأمين ومعهم هذه الوثيقة (يافتة) ويطلب منه تسجيل اسمه مع أراضيه ورعاياه في الدفتر الجديد. وعند الإنتهاء من التحرير فإن الأراضي الزائدة تذهب للخزينة، وإذا ظهرت أراضي دون قيد بعد ذالك فإنه يطلق عليها اسم (خارج أز دفتر، أي خارجة عن القيد أو غير مسجلة في الدفتر)[٨].

وهذه الدفاتر كانت هي القيد الأساسي لأراضي الدولة لذلك كانت في حكم (طابو) أي السند العقاري، ومع مرور الزمن عرفت هذه الدفاتر باسم (طابو تحرير دفترلري أي دفاتر تحرير الطابو أو دفاتر الطابو) كما كانوا يعدون أنواعًا أخرى من الدفاتر تشبه دفاتر الإجمال، إلا أنها خاصة ببعض الأمور التي تحدث في المنطقة كحصول أحدهم على إقطاع معين مهما كان نوعه: خاص (زعامت - تيمار) ويشار في هذه الدفاتر إلى أنها خاصة بالترقيات (ترفيع) أو منح الإقطاعات، أو ما يقوم به (بكلر بك - أمير الأمراء) داخل ولايته، ويطلق على هذا النوع من الدفاتر اسم: (در دست، وروز نامجة[٩])، ومع مرور الزمن تغير اسمها إلى اسم دفاتر التحويل[١٠].

وكان هدف الحكومة العثمانية من عملية التحرير هذه تحديد مقدار الإيرادات المتوقع أن تأتي للخزينة، وهذه المعلومات هامة جدًا بالنسبة للدولة، كما كانت تمنحها الفرصة لمكافأة المخلصين من رجالها بمنحهم إقطاعات أو أراض زراعية، ففي هذه الدفاتر كانت تقوم الدولة بتوزيع أنواع الخاص و(الزعامت) على أربابها، و(التيمار) على (السباهية). أما عن دخل الخزينة فقد كان هناك نوعان من الضرائب في الدولة العثمانية، هما: الرسوم الشرعية: وهي عبارة عن الضرائب الواجبة على المسلمين وغير المسلمين مثل الخراج والعُشر والزكاة والجزية؛ والرسوم العرفية: وهي تتمثل في بقية الضرائب العرفية التي تفرضها الدولة، نظير خدمات معينة وهي تعرف باسم: العوارض والتكاليف، وهناك أنواع كثيرة منها وهي تختلف من منطقة لأخرى. وتزودنا

هذه الدفاتر معلومات كثيرة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية أثناء العهد العثماني، ويحتوي (أرشيف) رئاسة الوزراء **Basbakanlik Devlet Arsivleri** **(BDA)** باستنبول على مجموعة كبيرة من هذه الدفاتر يبلغ عددها ١٠٩٤ دفتراً، كما يوجد في «المديرية العام للطابو والمساحة **Tapu ve Kadastro Genel Müdürlügü** بأنقرة ١٤٥٠ دفتراً. وقد تم إعداد فهرس باللغة التركية الحديثة لدفاتر التحرير، يوضح رقم الدفتر وتاريخه وبعض المعلومات الواردة بشأنه، كما تم إعداد فهرس يوضح توزيع الدفاتر حسب أسماء الأماكن، إلا أنه لا يخلو من الأخطاء والنواقص[١١].

دفتر طابو تحرير رقم ٢٨٢: يعد دفتر الطابو رقم ٢٨٢ من أهم الدفاتر التي تتناول تاريخ أجزاء من منطقة الخليج العربي، فهو دفتر يقع في ٣٤٠ صفحة، وهو مكتوب بخط (شكسته[١٢] ديواني)، (وهو خط الديواني مكتوب بصورة سريعة)، وبحبر أسود اللون، والأرقام لم تكتب بخط (السياقت) كما هو مألوف، وإنما بأرقام أقرب ما تكون للفارسية.

ويتناول الدفتر ولاية البصرة والمناطق التابعة لها حيث أنه يشتمل على معلومات على غاية من الأهمية لا يوجد مثيل لها في بقية دفاتر (الطابو) التي تناولت ولاية البصرة[١٣]، حيث أن بقية الدفاتر لا تزودنا بنفس الكمية من المعلومات التفصيلية، إلا أنه مع شديد الأسف لم يحظ إلى الآن بالدراسة الكافية.

ويتكون الدفتر من الأجزاء التالية:

١- قانون (نامه) ولاية البصرة: وهو يبدأ من صفحة رقم ١ - ١١.

٢- دفتر الإجمال لولاية البصرة: يبدأ من صفحة ١٢ - ٢٤، ومنطقة القطيف تغطيها الصفحات من ٢٥ - ٢٨، وفي هذا الدفتر ذكر اسم أمير لواء (مير لواء) القطيف وهو مراد بك[١٤].

٣- الافتتاحية: وفيها ديباجة الافتتاحية في صفحة ٣٧، وهي صفحة هامة

لأنه يحدد فيها تاريخ القيام بتحرير هذا الدفتر وهو في عهد السلطان سليمان ابن سليم في أوائل شهر رجب سنة تسع وخمسين وتسع مئة (أواخر يونيو ١٥٥٢م) ولم يرد فيها اسم المحرر أو من قام بتحرير الدفتر.

٤- دفتر المفصل لولاية البصرة، ويبدأ من صفة ٣٨ ويشرع في الحديث عن نفس البصرة ويستمر حتى صفحة رقم ٢٨٩.

٥- (قانون نامه) لواء القطيف: وهذا يبدأ من الصفحة رقم ٢٩٠ وحتى نهاية الدفتر في صفحة ٣٤٠.

الحواشي:

(١) Mehmet Zeki Pakalin, Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlügü, cilt 3 (Istanbul, 1983) s. 376.

(٢) وأقدم من وصل إلينا من بين أولئك الكتبة هو تيمور تاش بك، الذي قام بتحرير قضاء أنقرة في عصر السلطان مراد الأول (١٣٦٢- ١٣٨٩) لمزيد من المعلومات انظر: نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي، عمان، ١٩٨٦، ص ٣٣٠.

(٣) Atilla Çetin, Basbakanlik Arsive Kilavuzu (Istanbul, 1979) s. 84.

(٤) Mehmet Zeki Pakalin, Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri, c. 3, s. 376.

(٥) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٦) Atilla Çetin, Basbakanlik Arsivi Kilavuzu, s. 84. كُهنه: كلمة فارسية الأصل بمعنى قديم أو انتهى عصره. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي (استانبول، ١٣١٧)، ص ١٢٢٠.

(٧) Mehmet Zeki Pakalin, Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri, c. 3, s. 599.

(٨) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ص ٣٣٣.

(٩) دردست: كلمة فارسية الأصل بمعنى الموجود باليد، الإمساك. وروزنامجة: وهي مكونة من كلمتين هما روز: يوم أو نهار، ونامه: كتاب أو رسالة؛ أما روزنامجة: وهو دفتر مخصص للحوادث أو المصاريف اليومية. انظر شمس الدين سامي «قاموس تركي» ص ٦٧٣، ٦٧٤.

(١٠) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف الثعماني، ص ٣٣٣. Mehmet Zeki Pakalin, Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri, c. 3, s 376.

(١١) Atilla Çetin, Basbakanlik Arsivi Kilavuzu, s 84.

(١٢) شكستة: كلمة فارسية الأصل، وتعني مكسور.

(١٣) هذه أرقام الدفاتر التي تناولت ولاية البصرة: ٢٨٢، ٣١٣، ٥٣٤، ١٠٢٢.

(١٤) طابو تحرير دفتري ٢٨٢، ص ٢٥.

(قانون نامة) لواء القطيف لعام ٩٥٩هـ (١٥٥٦م)
(٢)

العثمانيون والقطيف :

إن تاريخ منطقة الخليج العربي لا يزال يكتنفه الغموض في كثير من فتراته، ولا سيما في أواخر القرن الخامس عشر وبدايات السادس عشر الميلادي، وذالك ناتج عن قلة الكتابات، وعدم وجود (أرشيفات) تستطيع أن تلقي بعض الضوء على الفترة المذكورة، وقد أوجد هذا بعض التناقض في أقوال من تعرض لتاريخ المنطقة، وقد خلصت معظم الدراسات التي تناولت الوجود العثماني في منطقة الخليج إلى القول : إن السلطان سليمان القانوني تلقى خضوع وولاء العديد من الحكام المحليين لمنطقة الخليج العربي -بما فيهم حاكم القطيف- أثناء وجوده في بغداد بعد أن استولى عليها وخلصها من سيطرة بلاد فارس وذالك في عام 941هـ / 1534م، إلا أنه لا يوجد دليل مادي يؤكد هذه المقولة. لا يمكن دراسة تاريخ المنطقة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي دون التطرق للحوادث التي كانت تدور في المناطق المجاورة لها، وفي ذالك الوقت كانت هناك قوتان تتنافسان للسيطرة على المنطقة أولاهما البرتغال التي ثبتت أقدامها على سواحل منطقة الخليج العربي منذ بدايات القرن السادس عشر الميلادي وبالتحديد منذ عام 913هـ / 1507 م، عندما سيطرت على مدن الساحل العماني وجزيرة هرمز، التي جعلت منها قاعدة لعملياتها في منطقة الخليج، والثانية : الدولة العثماني التي سيطرت على بغداد عام 941هـ/ 1534م والبصرة عام 953هـ / 1546م، واستولت على عدن عام 945هـ / 1538م، وبهذا أخذوا يقتربون من الخليج العربي شيئًا فشيئًا.

وفي عام 957هـ / 1550م وصلت أنباء إلى البرتغاليين بأن عرب القطيف ينوون تسليم مدينتهم للعثمانيين[١]، وهذا ما أجبر البرتغاليين على القيام بعمل ما لوقف التغلغل العثماني في المنطقة ومحاولة إخراجهم منها، لذا قرر

نائب الهند العام (الفونسو دي نورنها ALFONSO DE NORONHA) تجهيز حملة قوامها سبع سفن و1200 جندي تحت قيادة آنتاو دي نورنها (ANTAO DE NORONHA) وطلب منه طرد العثمانيين من الخليج.

توجه (نورنها) إلى جزيرة هرمز وطلب من حاكمها توران شاه 3000 رجل للهجوم على القطيف، وأرسل (نورنها) أحد قواده على رأس اثنتي عشرة سفينة وطلب منه فرض حصار على القطيف لمنع وصول إمدادات عثمانية من البصرة، وأخذت السفن البرتغالية تقصف أسوار المدينة، وبعد شهرين خرج (نورنها) بنفسه على رأس حملة كبيرة مكونة من 1200 جندي برتغالي و3000 جندي من جزيرة هرمز ووصل إلى القطيف في أواخر يونيو 1550م، وفرض حصاراً أشد حول القطيف، وبدأت المناوشات بين الطرفين وبعد عدة أيام من القتال لم يجد المدافعون إلا الاستسلام للقوات البرتغالية، فقام (نورنها) بتدمير أسوار المدينة، وبعد هذا الانتصار خشي (نورنها) من قيام تحالف عربي عثماني ضد البرتغاليين في البصرة، فتوجه بقطع من أسطوله البالغ عددها ثماني سفن إلى شط العرب، ولما لم يجد أي قوات هناك، خشي من أن يقطع عليه الأتراك العثمانيون خط الرجعة في حالة قيام تحالف إسلامي ضده، فأبحر عائداً إلى هرمز[٢]، كما يضيف بعضهم (نذكر على سبيل المثال لا الحصر الدكتور محمد مهدي إلهان والدكتور جنكيز أوهنلو وولسون وغيرهم) أنَّ سكان القطيف ضاقوا ذرعاً بالبرتغاليين وتصرفاتهم، مما دفعهم إلى أن يقوموا بحركة عصيان وانتفاضة كبيرة ضدهم، تمكنوا خلالها من طرد البرتغاليين من المدينة، وسلموها بعد ذالك إلى العثمانيين في عام 957هـ / 1550م[٣]. بناء على ما وقع تحت أيدينا من وثائق نعتقد أنَّ المقولة الأخيرة ليست صحيحة، ونرى أن منطقة القطيف قد فتحت عنوة أي بقوة السيف، ولم تدخل سلماً ولم تعلن ولاءها أو خضوعها للسلطان العثماني، وهناك عدة أدلة تؤيد ما توصلنا إليه وهي على النحو التالي:

١ - تشير الوثائق العثمانية - ولا سيما (دفتر الطابو تحرير) الذي بين أيدينا

- إلى عبارة (الفتح) وذالك في العبارة التالية : (... ديو فتحدن صكره بر بدعت احداث أولنوب...) (وبعد الفتح استحدثت ضرائب غير شرعية..)[٤]، وإن استخدام مثل هذا اللفظ ليدل على أن المنطقة قد خضعت بالقوة للحكم العثماني.

٢ - جرت العادة عند العثمانيين أنه إذا خضعت أية منطقة بقوة السلاح فإن السلطان يعين واليًا عثمانيًا على المنطقة المفتوحة، أما إذا دخلت سلمًا تحت النفوذ العثماني، فيقوم السلطان بمكافأة الحاكم المحلي وذالك بتعيينه حاكمًا أو أميرًا على منطقته، والأمثلة والشواهد على ذالك كثيرة ومتعددة مثال ذالك : ما حدث مع الشريف بركات شريف مكة الذي أرسل مفاتيح الحرمين الشريفين مع ابنه أبي نمي إلى السلطان سليم الأول بعد دخوله القاهرة عام 923هـ/ 1517م، فكافأه السلطان بتثبيته في شرافة مكة، وما حدث مع راشد بن مقامس حاكم البصرة الذي أرسل مفاتيح المدينة مع ابنه مانع، فعينه السلطان سليمان القانوني أميرًا على البصرة، ولكن بعدما قام بتمرده المشهور على الدولة أرسل السلطان قواته وتمكنت من السيطرة على البصرة فعين السلطان بلال محمد أول محافظ عليها، وهذا ما حدث مع كل من علي بن عليان حاكم منطقة الأهوار في شمال البصرة، وحاكم البادية محمد بن راشد[٥].

أما فيما يتعلق بالقطيف فإن أول والٍ عثماني عين عليها هو مراد بك وذالك بتاريخ ١٨ ذي القعدة 959هـ/ 6 نوفمبر 1552م[٦]، وتشير الدلائل إلى أنه كان عثمانيًا ولم يكن من السكان المحليين للقطيف، وكان يشغل منصب سنجاق بك (أمير) قبان من ضواحي ولاية البصرة، وأميرًا على القطيف، ثم أسندت إليه مهمة إرجاع بقية أسطول (بيري ريس)وهو الملاح العثماني المشهور إلى ميناء السويس[٧].

وبناء على ذالك يمكننا القول : إن القطيف خضعت قسرًا للحكم العثماني ولكن لا تتوافر لدينا معلومات كافية عن طريقة الفتح وتاريخه، ولكن من الجائز جدًا أن يكون العثمانيون قد تمكنوا من السيطرة على المدينة بعد

طرد البرتغاليين منها وذالك في عام 958هـ/ 1551م، وهو العام الذي قام العثمانيون فيه ببناء قلعة في القطيف[٨]، وبعد عام واحد قاموا بإجراء تعداد السكان، وتحديد موارد المدينة في (دفتر الطابو) الذي بين يدينا.

المعلومات الواردة في طابو تحرير دفتري (دفتر الطابو تحرير) :

يشير الدفتر إلى أنه لم يكن هناك قانون أو دفاتر سابقة لهذا القانون، وبهذا يمكن القول : إنه ربما سارت الدولة على الأعراف السائدة قبل الفتح العثماني في تنظيم أمور منطقة القطيف، وبهذا فإن الدفتر يزودنا بمعلومات عن الفترة العثمانية وما قبلها، وهناك معلومات كثيرة يمكن للباحث أن يستخلصها من دفاتر (الطابو) منها : الحياة الاقتصادية ونظام الضرائب المتبعة في المنطقة، وتعداد السكان وأماكن وجود التجمعات السكانية، والأقليات سواء كانت دينية أم عرقية، وأسماء القبائل والعشائر وأماكن وجودها، وفيما يتعلق بالدفتر رقم 282 يمكننا أن نستخلص المعلومات التالية عن القطيف.

الحياة الاقتصادية : يشير الدفتر فيما يهم الحياة الاقتصادية في ميناء القطيف إلى أنه كان يزخر بمختلف النشاطات الصناعية والزراعية والرعوية والأنشطة البحرية وسنتناول مختلف هذه المجالات، فعلى صعيد الصناعات والحرف يوضح الدفتر دور مدينة القطيف مركزاً لعدة أنواع من الحرف منها الصباغة، وكانت تغزل عدة أنواع من المنسوجات مثل (كرياس[؟] والاجا [؟][٩] ودستار (مناشف) وبز (قماش)، ومن خلال ألقاب الأشخاص الواردة عند تعداد أسماء المواطنين يمكن الاستدلال على بعض الحرف مثل : النجار والقصاب والخياط والعطار وغيرها[١٠].

أما فيما يتعلق بالنشاطات الزراعية فيوضح الدفتر أهم الزراعات التي كانت موجودة في القطيف وقراها، وتنحصر المحاصيل الزراعية في التالي : الشعير (اربه)، والحنطة أو القمح (بغدادي) والأرز (جلتوك، برنج)، والذرة (زرت)، والتمر (خرما)، والقطن (بنبه)، واللوبيا (لوبياج)، ودخن (MIL-

(LET) والفواكه (ميوه). ويلاحظ من الدفتر أن أعلى عائد من هذه المحاصيل يأتي من التمور، انظر شكل (١) لمعرفة مقدار النسبة المحصلة من هذه المحاصيل.

وعن النشاط التجاري يبرز الدفتر أهمية موقع القطيف على الخليج العربي وهذا دفع بعض سكانها للتوجه إلى البحر، سواء للتجارة أم للبحث عن لقمة العيش، ويوضح (قانون نامة) حجم التجارة الواردة للقطيف من موانيء مجاورة مثل البصرة وهرمز وبوشهر والبحرين، أو من موانيء خارجية مثل الهند، ولحسن الحظ فإن الدفتر يوضح قيمة الضرائب أو الجمارك التي تم تحصيلها من السلع التي وصلت إلى ميناء القطيف (بندر قطيف) وبلغت 35.000 (أقجة) أما عن السلع التي وردت بوابات القطيف أو ما نستطيع أن نطلق عليها السلع البرية فقد بلغت 70.440 (أقجة) إلا أن هذا المبلغ ليس دقيقًا لأنه يدخل معه إيرادات (قصاب خانة).

ويذكر الدفتر تجارة اللؤلؤ ومدى اعتماد أهلها على هذه التجارة بحكم الموقع الجغرافي للقطيف على الخليج العربي الذي يحتوي على مغاصات (وتعرف محليًا باسم: هير، والجمع هيرات، وهو مكان تواجد اللؤلؤ) معروفة لدى أهلها، وهناك نوعان من الضرائب المذكورة في الدفتر فهناك الضرائب المفروضة على عمليات البيع والشراء التي تتم في عُرْض البحر، حيث يقومْ تاجر اللؤلؤ (وهو المعروف محليًا باسم: الطواش، والجمع طواويش) بزيارة المغاصات لشراء ما تم العثور عليه من اللؤلؤ من ربابنة السفن (وهو المعروف محلياً باسم: النوخذة، والجمع: نواخذة) أثناء موسم الغوص الذي يمتد أربعة شهور من شهر مايو وحتى سبتمبر[١١]، وبلغ عائد ذالك 2000 أقجة.

وهذه المبالغ تدل على أن القطيف كان مركزًا تجاريًا هامًا في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وهذه التجارة وحجم العائدات ترد على من يدعي أن الخليج العربي فقد أهميته التجارية بعد اكتشاف البرتغاليين لطريق

رأس الرجاء الصالح عام 893هـ / 1488م.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم احتواء الدفتر على معلومات تجارية هامة جداً، إلا أنه تجاهل تماماً تجارة الخيول العربية، حيث كانت مدينة القطيف من أهم مراكز تزويد العالم بالخيول، كما لم يرد اسم (دارين) من ضمن مناطق القطيف علماً أنّ دارين لعبت دوراً كبيراً لكونها مركزاً تجارياً لصيد وتجارة اللؤلؤ في فترات لاحقة.

(للبحث صلة)

شكل (١) إيرادات ميناء القطيف

نوع التجارة	مقدار الضريبة
البضائع	٦٪
الملابس والمنسوجات	٦٪
الحبوب والمحاصيل الزراعية	٦٪
نبات النيلة : حزمة	١٦ أقجة
الدهون والزيوت	-------
التمر : ٨ سلات	١٦ أقجة
القطن والنسيج	٢٪ أقجة
رسوم رسو السفن	٣ محمدي
حمل بعير (للتصدير)	٢,٥ عثماني + ٢ منقور
الأسماك الطازجة : منّ	١ منقور

الحواشي :

(١) مجموعة أبو ظبي ANTT,CC 1-85-105

(٢) لمزيد من المعلومات حول هذه الحملة راجع :

Salih Ozbaran, The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, Ph. D. Thesis, University of London, October, 1969, pp. 44-47.

(٣) M. Mehdi Ilhan, "The Katif District (Liva) During the First FEw Years of Ottoman Rule : A study of the 1551 Ottoman Cadastral Survey:, T.T.K. Belleten, cilt (Ankara, 1987, pp. 781-104), p. 783.

(٤) طابو تحرير دفتري، رقم ٢٨٢، ص ١٩٢ .

(٥) لمزيد من المعلومات حول خضوع هذه المناطق للنفوذ العثماني انظر :

Faisal Alkanderi, The Ottomans and the Gulf in the Mid-Sixteenth Century, Ph. D. Thesis, University of Manchester, 1992, pp. 97-102.

(٦) TSMA, Koguslar 888, p. 487b.

(٧) لمزيد من المعلومات حول هذه الشخصيات راجع :

Faisal Alknaderi, The Ottomans and the Gulf, pp. 105-112.

(٨) M. Mehid Ilhan, 'The Katif District (Liva)", p. 783.

(٩) كرياس والاجا (؟) : ربما تكون هذه أنواع من الأقمشة التي كانت تستخدم في صناعة العباءات الرجالية المشهورة محليا باسم : بشت، وهناك أنواع ثقيلة تستخدم للشتاء، وخفيفة للصيف.

(١٠) M. M. Ehdi Ilhan, "The Katif District)Liva)", p. 791.

(١١) من أجل الحصول على معلومات وافية عن الغوص على اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي راجع كتاب سيف مرزوق الشملان «تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي» ج١ الكويت (١٩٧٥م) ج٢ الكويت (١٩٧٨م).

(قانون نامه) لواء القطيف لعام ٩٥٩هـ (١٥٥٦م)

(٣)

نظام الضـرائب : يوضح (قـانون نامـة) نوعـين من الضـرائب همـا تـجـارية في القطيف نفسها، وزراعيـة في القرى، ويوضـح العملة التي تجبى بها الضـرائب، كمـا يوضح الدفـتـر أن إيراد الخـزينة من القطـيف بلغت ٢٠٢,٩٠٠ (أقـجـة)، ومعظمـهـا جاءت من المسلخ (قـصاب خانة) ومصنع القطن (بنبـه خـان) والميناء (بندر) والاحتسـاب، والبـضـائع المسـتوردة أو المـصـدرة من خـلال بوابات المـدينة، هذا بالإضـافة إلى ٥٢,٢٠٠ (آقـجة) إيرادات بوابات جـزيرة (تاروت)، بينمـا الباقي والبالغ مقداره ٥٣,٠٠٠ (آقجة) تذهب إلى (ميري) ومصدرها التالي : الغوض على اللؤلؤ في قرية (عنك)، ومن دار الصباغة (بويه خانة) والسفن العاملة في الغوص على اللؤلؤ وتجار اللؤلؤ في القطيف نفسه، ومـا عرف بـاسم (باد هوا) (وهي الرسـوم المـفـروضـة على الأعـراس، وإصـدار صكوك جفتلك وغيرها).

ويشـيـر الدفتر إلى وجود نوعين آخرين من الضـرائب الأولى شهـرية : وهي الضـرائب المفروضـة على أصحـاب المحلات كـالعطارة والخبازين والحلاج[١] والأرز والأقمشة، والثانيـة موسمية : وهي الضرائب الموسمية المفروضة على محلات [٢] بيع المحاصيل الزراعية مثل : الخيار والشمام والبصل والتمر والحبوب الزراعيـة كالشعير والقمح والأرز والذرة والسمسم وغيرها (انظر شكل ٢ و٣).

أما عن العمـلات فإن الدفتـر يوضح لنا بعض العمـلات المسـتخدمـة في المنطقة وهي (آقـجة) وهي عبـارة عن عملة فضـيـة؛ و(منقور) : وهي وحدات نقـدية أصغر من الآقجة، وكل ٦ منقور تعادل ١ آقجة، ومحمدي : وهي وحدة

نقدية أكبر من الآقجة، وكل ١ محمدي يعادل ١٦ أقجة، وعثماني : وهي عملة عثمانية قديمة، وهي (الآقجة) نفسها وكانت تدفع للجندي أو العامل[٣].

كما يوضح لنا الدفتر أنواع المقاييس المستخدمة في المنطقة وهي : خصف : وهي وحدة وزن التمر وهي عبارة عن سلة ذات حجم معين تكون مصنوعة من جريد النخيل؛ وزن : وهي تستخدم لوزن المحاصيل الزراعية، وكل ٢٠ وزن تعادل (١ طغار[٤] tugar) (وهو مكيال كبير يكفي لتعبئة حمل بعير من الحبوب)[٥]. كما ذكر الدفتر ما يعرف باسم : مَنْ : وهو عبارة عن وحدة وزن: وهي وحدة وزن فارسية الأصل يختلف مقدارها من مكان لآخر، وهي تتراوح ما بين ٧,٥ - ٣٠ (باوند إنجليزي (الباوند = ٤٨٨ جرام)؛ ووحدة مكيال مربع : وهو فارسي الأصل وهو يتراوح ما بين ٤ - ١١ فدان إنجليزي acre (وهو يعادل ٤٠٠٠ متر)[٦].

الرعايا أو سكان القطيف : تعدُّ دفاتر الطابو من أهم المصادر العثمانية لمعرفة تعداد السكان، وإن كان الهدف لدى السلطات العثمانية لم يكن في حد ذاته معرفة عدد سكان الدولة وإنما لأغراض ضريبية، ولكنه يعطينا فكرة واضحة عن سكان كل منطقة أجري فيها مثل هذا التعداد، وقبل الخوض في الحديث عن تعداد سكان القطيف وضواحيها حسب تعداد الدفتر المذكور تجدر الإشارة هنا إلى عدة أمور وهي :

١ - يستخدم في دفاتر الطابو مصطلح (خانة) للمتزوج، و(مجرد) للأعزب، ولا يذكر في الدفتر عدد أفراد أسرة المتزوج، وقد حاول بعض العلماء تحديد عدد أفراد الأسرة في العهد العثماني، ونتفق هنا مع ما ذكره المؤرخ التركي محمد مهدي إلهان حيث افترض أنَّ الأسرة تتكون من ستة أشخاص، وذالك على اعتبار أن الأسر في منطقة الخليجْ العربي كانت كبيرة،

حيث كان البيت الواحد يعيش فيه الأب والأبناء مع عائلاتهم، ولم تكن العادات والتقاليد تسمح للابن بالخروج من بيت والده بعد الزواج، لذا نعتقد أن العدد ستة مناسب تماماً، ونحب أن نوضح هنا أن التعداد لم يكن دقيقًا جداً، وإنما يزودنا بفكرة تقديرية عن عدد السكان في كل منطقة.

٢ - تذكر في دفاتر الطابو أسماء الرجال فقط، ولا تذكر أسماء النساء أو الأطفال، وبهذا فإن التعداد لا يفيدنا في معرفة عدد النساء أو الأطفال في كل قرية، كما لا يساعدنا الدفتر في معرفة الفئات العمرية لسكان المنطقة وبالتالي لا نستطيع أن نعرف أي الأعمار كانت لها السيادة في المجتمع آنذاك.

٣ - كان يوضع تحت اسم الأعزب (مجرد) حرفُ ميم للتدليل على ذالك، أما المجرد [؟](٧) فيكتفي بذكر اسمه، وكان لا يذكر أحياناً أعداد المجرد في بعض المدن والقرى ومثال ذالك ما حدث مع القطيف نفسها.

٤ - عادة ما تكون هناك بعض الأخطاء في الجمع، لذا فإن الأعداد الواردة في الدفتر لا تكون دائمًا صحيحة، وعند إعداد الجدول رقم (٧) [الذي سيرد في الحلقة التالية]، تم تصحيح هذه الأخطاء وكتبنا فيه العدد الصحيح وإن كان يخالف الناتج المذكور في الدفتر وبسبب كثرتها لم نشر إليها في مواضعها خشية اختلاط الأرقام، ونذكر على سبيل المثال ما ذكر في الدفتر عن إيرادات قرية منصورية ٤٥٣٠ آقجة، بينما بلغت بالواقع ٤٤٣٠ آقجة، وكذالك إيرادات قرية جزيرة تاروت ٥٢٠,٠٠٠، بينما بلغت بالواقع ٥٢٠٠٠ أقجة وغيرها الكثير.

٥ - لا تذكر دفاتر الطابو الفئات العسكرية الموجودة في كل منطقة، وهذه كانت تقتصر مهمتها في الدفاع عن المنطقة وحماية أمنها، لذا يضيف الدكتور محمد مهدي إلهان ١٠٪ على عدد السكان ليعطي العدد التقريبي

لسكان المنطقة[٨].

(للبحث صلة)

الحواشي

(١) الحلاج، هو القطّان، أو الشخص العامل بالقطن، وحلاجت : هي الصنعة، انظر شمس الدين سامي، قاموس تركي (استانبول، ١٣١٧)، ص ٥٥٦.

(٢) عند الحديث عن مقدار الضريبة المفروضة على المحاصيل الموسمية وردت كلمة محلات (دكانلر) الخيار، ومحلات الشمام، ولم يتكرر استخدام الكلمة مع البصل، ويمكن القول : إن هذه الضريبة فرضت على المحلات التجارية التي تبيع مثل هذه المحصيل الموسمية.

(٣) James Redhouse, Turkish and English Lexicon (Istanbul, 1978), P. 1285.

(٤) M. Mehdi Ilha, "The Katif District (Liva)", op. cit, P. 790.

(٥) James Redhouse, Turkish and English Lexicon, op. cit., P. 1241.

(٦) Ibid., P. 1982.

لمزيد من المعلومات حول الأوزان المستعملة في ولاية الأحساء والقطيف راجع ج ج لوريمر، دليل الخليج : القسم الجغرافي، ط ٢ الجزء الثاني (قطر، د.ت) ص ٨٤٨ - ٨٥١.

(٧) أما المجرد : مقتضى السياق حسب ما ذكر المترجم في البند (١) أن تكون العبارة أما المتزوج (خانة) ولعل فيه خطأ طباعيًا. عائض الردادي.

(٨) M. Mehdi Ilhan, The Katif District (Liva), P. 786

شكل (٢) مقدار الضريبة الشهرية المفروضة على أصحاب المحلات

نوع التجارة	مقدار الضريبة الشهرية
العطارة	٨ عثماني + ٢ منقور
الخبازين	٢,٥ آقجة
حريفة [؟]	٤ آقجة
حلاج (القطان)	٤ آقجة
أرز	٢,٥ آقجة
أقمشة	٤ آقجة

شكل (٣) مقدار الضريبة الموسمية المفروضة على محلات بيع المحاصيل

نوع المحصول	مقدار الضريبة
الخيار	٥ آقجة شهريًا
الشمام	٢١ عثماني + ٢ منقور
البصل	١ عثماني + ٢ منقور
التمر	الخمس
الحبوب : الشعير والقمح والأرز والذرة وغيرها	الثمن

شكل (٤) الضرائب المفروضة على تجارة اللؤلؤ

نوع الضريبة	كبير	متوسط	صغير
سفن اللؤلؤ	٥ محمدي	٤ محمدي	٣ محمدي
تجار اللؤلؤ (الطواويش)	٤ محمدي	٢ محمدي	١ محمدي

شكل (٥) الضرائب المفروضة على ذبح الحيوانات

نوع الحيوان	الأبقار	الجمال	الأغنام
مقدار	الرأس + ١ مَنْ لحم + الجلد	٢٤ أقجة	٤ آقجة + الرأس

شكل (٦) الضرائب المفروضة على الملابس

نوع الملابس	منسوجات زرقاء	مطرزة بالذهبي	خيوطة مطرزة	خمار ذهبي	خمار أزرق
مقدار الضريبة	٩ عثماني + ٢ منقور	٣٢ آقجة	٦٤ آقجة	١٤ آقجة	١٤ آقجة
المقياس	لكل ٢٤ ذراع	لكل ٢٤ ذراع	لكلِ مَنْ قطيفي	--- --	--- ---